أردوغان يهدد بعملية تركية «وشيكة» في إدلب

سوريا: قصف روسي على مواقع للفصائل الموالية لتركيا في عين عيسى

قصف جوي في إحدى القرى القريبة من حلب

نصف مليون طفل يواجهون خطر الموت بسبب البرد في مخيمات النازحين بشمال سوريا

عواصم – «وكالات»: أعلن المرصد السوري لحقوق الإنسان أن القوات الروسية قصفت الثلاثاء براجمات الصواريخ مواقع الفصائل الموالية لتركيا في ابو خرزة وصوامع شركراك شمال عين عيسى.

وجاء في بيان للمرصد عبر موقعه الإلكتروني، أنه على صعيد متصل، قصفت القوات التركية والفصائل الموالية لها قرية المشيرفة التابعة لبلدة عين عيسى شمال الرقة، دون ورود معلومات عن خسائر بشرية حتى الآن.

وأضاف المرصد أن «القوات التركية والفصائل الموالية قصفت أمس منازل المدنيين في قرية قزعلي، كما طال القصف منطقة «صوامع قزعلي» بريف الرقة الشمالي، كما استهدفت المدفعية التركية أيضا قرى حرملة والأطراف الشمالية لبلدة أبو راسين بريف الحسكة».

من جهته أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أن تنفيذ بلاده عملية عسكرية في إدلب بشمال غرب سوريا «مسألة وقت».

وقال في اجتماع برلماني لحزبه العدالة والتنمية: «انطلاق عملية إدلب مسألة وقت، وأعدت تركيا خطة عمليتها». وأضاف أن «عملية إدلب باتت وشيكة ولن نتركها للنظام السوري، وللذين يدعمونه».

وتابع «لسوء الحظ لم نصل إلى حل مع الجانب الروسي حول إدلب، والمطروح على الطاولة بعيد عن تطلعاتنا، وها نحن نطلق التحذير الأخير»، مشيراً إلى أن «الصراع الملحمي الذي نخوضه في سوريا بالغ الأهمية لحماية حدودنا، ولينعم مواطنونا بالسلام».

وكان أردوغان أمهل قوات النظام السوري حتى نهاية فبراير الجاري، للانسحاب وراء نقاط المراقبة التركية في إدلب.

من جانب آخر قال الكرملين أمس الأربعاء، إن عملية عسكرية تركية ضد قوات الحكومة السورية في منطقة إدلب، ستكون أسوأ سيناريو.

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أكد في وقت سابق اليوم، أن شن عملية عسكرية في سوريا «مسألة وقت»، بعد فشل محادثات مع روسيا حول إدلب، في تحقيق مطالب أنقرة.

وقال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، في تصريحات للصحافيين، إن موسكو تعارض بشدة تنفيذ هذه العملية، لكن روسيا وتركيا ستبقيان على تواصل لمحاولة منع تصاعد التوتر في إدلب أكثر.

من جهة أخرى صرح المتحدث باسم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إبراهيم قالن، الثلاثاء بأن محادثات بلاده مع روسيا حول إدلب لم تسفر عن أي نتائج مرضية حتى الآن.

ونقلت وكالة أنباء الأناضول التركية عن قالن قوله « لم نقبل بالخريطة ولا الورقة المقدمتين لنا من روسيا».

وجاء ذلك في مؤتمر صحافي عقده قالن اليوم عقب اجتماع الحكومة التركية في المجمع الرئاسي بالعاصمة أنقرة، مضيفاً أن تركيا تهدف بشكل رئيسي لعودة الأطراف في إدلب إلى اتفاق سوتشي.

وأوضح قالن أن تغيير مواقع نقاط المراقبة التركية في إدلب أمر غير وارد، مضيفاً أن تركيا ستواصل إرسال التعزيزات والتحصينات العسكرية إلى المنطقة بهدف حماية إدلب والمدنيين فيها.

كما شدد على أن الجيش التركي سيرد بأشد الطرق في حال تعرض عناصره في إدلب لأي هجوم، تماما كما فعل حديثا.

ومن جانبها، أعلنت وزارة الخارجية الروسية أن الجانبين الروسي والتركي أكدا عقب مشاوراتهما في موسكو التزامهما بالاتفاقيات الحالية حول سورية ومواصلة مكافحة الإرهاب.

■ روسيا تحذر أنقرة من أي هجوم على الجيش السوري
■ الأمم المتحدة: جرائم حرب محتملة شمال غرب سوريا

وجاء في بيان الخارجية الروسية: «واصلنا البحث المفصل للوضع على الأرض في سورية، مع التركيز على الوضع في منطقة خفض التصعيد في إدلب. وأكد الجانبان بالالتزام بالاتفاقيات الحالية التي تنص على تدابير للحد من التوترات وتخفيف الوضع الإنساني مع الاستمرار في مكافحة الإرهاب». وفقا لوكالة انباء سبوتنيك الروسية.

وأكد البيان انه تمت الإشارة خلال المحادثات إلى أن «تحقيق الأمن والاستقرار على المدى الطويل في إدلب وأجزاء أخرى من سورية أمر ممكن فقط على أساس الإلتزام بسيادة البلاد واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها».

وأنهى وفدان تركي وروسي الثلاثاء محادثات في العاصمة موسكو بشأن الوضع في محافظة إدلب شمال غربي سورية في مقر الخارجية الروسية.

وأعلن وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، أن الرئيسين التركي، رجب طيب أردوغان والروسي، فلاديمير بوتين، قد يلتقيان، إذا لم تسفر المباحثات الروسية–التركية في موسكو حول إدلب السورية عن أية نتيجة.

وأجريت الجولة الثانية من المباحثات بين تركيا وروسيا أمس الاثنين في العاصمة موسكو، وسط تصاعد التوتر بين أنقرة ودمشق، حيث تعرضت القوات التركية في سورية إلى هجوم من الجيش السوري، وردت أنقرة بضربات أسفرت عن مقتل عشرات الجنود السوريين.

من جهة أخرى قالت الأمم المتحدة، الثلاثاء، إن ضربات جوية تنفذها الحكومة السورية تصيب مستشفيات ومخيمات للنازحين في شمال غرب البلاد وإن 300 مدني قتلوا مع تقدم القوات في الهجوم على آخر معقل للمعارضة المسلحة.

وقال مسؤولون في الأمم المتحدة إن «حجم الأزمة الإنسانية أصبح يفوق طاقة وكالات الإغاثة مع فرار ما يقرب من مليون مدني، أغلبهم نساء وأطفال، هربا من الهجوم صوب الحدود التركية في ظل أحوال جوية شتوية بالغة القسوة».

وقالت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ميشيل باشليه، في بيان «المدنيون الفارون من القتال يتكدسون في مناطق يلا مأوى آمن وتنقلص مساحتها ساعة تلو الأخرى. وبرغم كل ذلك لا يزالون يتعرضون للقصف، ببساطة ليس لديهم مكان يذهبون إليه».

وقال شهود إن «الطائرات السورية والروسية واصلت غاراتها على بلدة دارة عزة في محافظة حلب اليوم غداة تعرض مستشفيين لأضرار جسيمة هناك».

وقال شهود في مستشفى الكنانة إن «الجدران انهارت من الانفجارات فيما تناثرت المعدات والإمدادات الطبية التي غطاها التراب في أنحاء المنشأة التي أصيب اثنان من العاملين فيها الاثنين».

قال الرئيس السوري بشار الأسد على التلفزيون الرسمي إن الانتصارات السريعة التي حققتها قواته في الآونة الأخيرة خلال عمليتها العسكرية المدعومة من روسيا تمثل «مقدمة للهزيمة الكاملة» لحملة المعارضة المسلحة الرامية للإطاحة به. والحرب السورية دائرة منذ 9 سنوات». ولكن الأسد حذر أيضا من أن الحرب لم تنته بعد وقد تستغرق وقتا.

وتدعم تركيا بعض جماعات المعارضة المسلحة كما تهيمن على البعض الآخر جماعات متشددة.

ويضغط الهجوم أيضاً على التعاون الهش بين موسكو وأنقرة إذ تساند الدولتان طرفين متناحرين في الصراع.

وبدأت تركيا وروسيا جولة محادثات في موسكو بعد مطالبات من أنقرة بتراجع الجيش السوري وتطبيق وقف لإطلاق النار.

ورداً على سؤال عما إذا كانت سوريا وحليفتها روسيا تتعمدان استهداف المدنيين والمباني الواجب حمايتها، قال المتحدث باسم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، روبرت كولفيل: «هذا الكم الهائل من الهجمات على المستشفيات والمنشآت الطبية والمدارس يشير إلى أنه لا يمكن أن تكون كلها غير مقصودة».

وأضاف خلال إفادة صحافية في جنيف أن «الهجمات يمكن أن تمثل جرائم حرب».

وقال مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إنه سجّل مقتل 299 مدنيا منذ أول يناير وإن حوالي 93 في المئة من القتلى لاقوا حتفهم على أيدي الحكومة السورية وحلفائها.

وأسفر التقدم السريع للقوات الحكومية المدعومة بضربات جوية روسية في شمال شرق البلاد عن أكبر نزوح منذ نشوب الحرب حيث يفر الناس باتجاه جيب من الأراضي آخذ في الانكماش قرب الحدود التركية وتوجد به آخر معاقل مسلحي المعارضة.

وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة، ديفيد سوانسو: إن «ما يقرب من 900 ألف شخص فروا من مناطق الصراع في محافظة إدلب وغرب حلب منذ ديسمبر كانون الأول ويمثل النساء والأطفال أكثر من 80 في المئة منهم».

ويعجز الكثيرون عن العثور على مأوى ويضطرون للنوم في العراء في ظل درجات حرارة منخفضة بشدة وحرق البلاستيك للتدفئة مما يجعلهم معرضين للإصابة بالأمراض والموت.

وقال سوانسون «لم يعد يعمل الآن سوى نصف المنشآت الصحية في الشمال الغربي».

وقالت شبكة حراس، وهي شريك لهيئة إنقاذ الطفولة في إدلب، إن « 7 أطفال، بينهم رضيع يبلغ من العمر 7 أشهر، توفوا بسبب درجات الحرارة المنخفضة بشدة والأوضاع المزرية في مخيمات النازحين».

وقال الجيش السوري أمس إنه «سيطر سيطرة كاملة على عشرات البلدات في ريف حلب».

وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان أن طريق إم5 السريع، الذي يربط دمشق بحلب وشهد قتالا في الأونة الأخيرة، أعيد فتحه أمام المدنيين اليوم الثلاثاء بعد أن استعادت القوات الحكومية السيطرة عليه الأسبوع الماضي.

وقالت المعارضة أيضا إن ضربات جوية على مناطق جنوبية بمحافظة إدلب حوّلت عشرات البلدات والقرى إلى أطلال في إطار ما وصفته «بسياسة الأرض المحروقة».

وأرسلت تركيا آلاف الجنود ومئات من قوافل العتاد العسكري لتعزيز مواقع المراقبة التابعة لها في إدلب والتي أقامتها بموجب اتفاق خفض التصعيد مع روسيا عام 2018.

وقال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إن «الشاحنات المحملة بإمدادات المساعدة ما زالت تعبر الحدود من تركيا إلى شمال سوريا في إطار عملية إغاثة تابعة للأمم المتحدة».

وقالت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) إن «هناك حوالي 525 ألف طفل نازح بين المحاصرين».

رئيس الوزراء اللبناني يلتقي وفداً من مؤسسة التمويل الدولية

رئيس الوزراء اللبناني حسان دياب

بيروت – «وكالات»: التقى رئيس الوزراء اللبناني حسّان دياب الثلاثاء في بيروت وفداً من مؤسسة التمويل الدولية العضو في مجموعة البنك الدولي لبحث سبل الخروج من الأزمة الاقتصادية التي يشهدها لبنان، وفق ما أفادت الوكالة الوطنية للإعلام.

وكانت الوكالة الرسمية أفادت في وقت سابق أن دياب سيلتقي وفداً من صندوق النقد الدولي الذي طلبت السلطات منه تقديم مساعدة تقنية، قبل أن تحذف خبرها وتورد أن دياب سيجتمع بوفد من مؤسسة التمويل الدولية، الأمر الذي أكده مصدر حكومي لوكالة فرانس برس.

وحضر الاجتماع وزراء عديدون، وفق بيان صادر عن رئاسة الحكومة، وجرى خلاله بحث «موضوع اقامة مشاريع تعاون مشتركة بين القطاعين العام والخاص كما جرى البحث في مسألة تطوير قطاع النقل والمطار».

ومؤسسة التمويل الدولية عضو في مجموعة البنك الدولي، وتعد، وفق موقعها الإلكتروني، «أكبر مؤسسة إنمائية عالمية تركّز بصورة حصرية على دعم وتنمية القطاع الخاص في البلدان النامية».

ويشهد لبنان منذ أشهر انهياراً اقتصادياً متسارعاً مع شح في السيولة وارتفاع في أسعار المواد الأساسية وفرض المصارف إجراءات مشددة على العمليات النقدية وسحب الدولار، كما تنتظر البلاد استحقاقات مهمة، على رأسها تسديد جزء من الدين العام المتراكم الشهر المقبل.

وأعلن متحدث باسم صندوق النقد الدولي الأسبوع الماضي أنّ الحكومة اللبنانية طلبت من الصندوق تقديم «مشورة ومساعدة تقنية حول تحديات الاقتصاد الكلي التي تواجه الاقتصاد» اللبناني.

وقال المتحدّث باسم الصندوق جيري رايس، في بيان إنّ «فريقا صغيرا من صندوق النقد الدولي» سيصل إلى لبنان الخميس في زيارة تستمر حتى الأحد «للاستماع إلى آراء السلطات بشأن الطريقة التي تعتزم اعتمادها لمواجهة الصعوبات الاقتصادية في لبنان ولتقييم التطوّرات الأخيرة على صعيد الاقتصادي الكلي ولتقديم مساعدة تقنية بشأن السياسات الواجب اعتمادها لمواجهة تحديات الاقتصاد الكلي» التي يواجهها لبنان.

لكنّ البيان شدّد على أنّ «لبنان لم يطلب مساعدة مالية من صندوق النقد الدولي».

وبلغ الدين العام في لبنان نحو 92 مليار دولار، أي ما يعادل أكثر من 150 في المئة من إجمالي الناتج المحلي.

ويتزامن الانهيار الاقتصادي المتسارع في لبنان مع اقتراب استحقاق سندات اليوروبوندز بقيمة 1,2 مليار دولار، ما يثير جدلاً في لبنان وسط انقسام حول ضرورة تسديده في موعده في التاسع من مارس المقبل أو التخلّف عنه.

برلمانيون أوروبيون يدينون سياسة أردوغان في المتوسط ودعمه للإرهاب

مشاركون في مؤتمر التدخل التركي في المتوسط

«وكالات»: استضاف البرلمان الأوروبي الثلاثاء مؤتمراً بعنوان «التدخل التركي في المتوسط: الأسباب، الأهداف والمخاطر»، بمشاركة عدد من النواب والسياسيين والخبراء من مختلف التوجهات السياسية من عدّة دول أوروبية ومتوسطية، في إطار التجمع الأوروبي لمكافحة التطرف والإرهاب، وبحضور أكثر من 80 شخصية سياسية ودبلوماسية وجمعية حقوقية من 22 دولة.

وفي بداية المؤتمر، قدّم وزير الخارجية التركي الأسبق يشار ياكيش عرضاً تاريخياً مفصلاً للحدود الجغرافية البحرية في المتوسط، وأوضح أن المطالبات بتقسيم الحدود البحرية وحرية الوصول إلى ثروات المتوسط، هو الهدف الذي يسعى من خلاله أردوغان للحصول على حق قانوني في المنطقة، كما يُبرزه الاتفاق الأحادي الموقع مع حكومة الوفاق في ليبيا لترسيم الحدود البحرية دون تشاور مع باقي دول المتوسط.

وأكد المتحدث أن مشكلة حكومة الوفاق على حد تعبيره سيطرة الإخوان المسلمين والميليشيات المرتبطة بمنظمات إرهابية عليها، محذراً في السياق من تحول ليبيا إلى سوريا جديدة في المنطقة، بسبب ثرواتها البترولية.

واختتم قائلاً إنّ «السلطة تفسد»، في إشارة إلى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي خسر ثقة الأوروبيين منذ سنوات، على حدّ قوله.

ومن جهته، تحدث النائب في البرلمان الأوروبي عن قبرص ورئيس اللجنة السياسية للمتوسط في البرلمان الدكتور كوستاس مافريديس، عن «الموت الاستراتيجي»، المستوحى من عنوان كتاب لمفكر تركي يُعتبر أحد المنظرين الذين يُجلهم أردوغان، ويحاول تطبيق نظريته في السياسة الخارجية بإعادة إحياء السياسة العثمانية التوسعية.

واعتبر المتحدث أن هذا النموذج بسيط جداً عند أردوغان، الذي يدعمه البرلمان التركي ويصوت له بقوانين هدفها دعم الشعوب ذات الأصول العثمانية في المنطقة كما حصل مع قبرص، مُضيفاً أنها السياسة التي يطبقها أردوغان بحذافيرها في العالم الإسلامي منذ عدة سنوات، وتضعه في مواجهة مباشرة مع باقي دول المنطقة، وهي السياسة التوسعية التي تُمثل جوهر المشكلة لأنها سياسة هجومية لا تراعي القوانين الدولية.

وشدّد رئيس اللجنة السياسية للمتوسط في البرلمان الأوروبي بسياسات الرئيس التركي ونظامه، الذي يدعم منظمات إرهابية مثل داعش، والنصرة، والإخوان المسلمين على المثلا عبر الدعم اللوجستي، والعسكري، والسياسي في المحافل الدولية.

وتساءل مافريديس «كيف لأوروبا أن تقبل ما يفعله أردوغان من سياسات تطهير عرقي وقتل جماعي مع هذه السياسات العثمانية التوسعية التي يطبقها يومياً؟»، مُشيراً إلى أن أردوغان يستخدم خطابات ومصطلحات عدوانية، لم تستخدم حتى خلال الحقبة النازية.

وشدد على أنّ الاتفاقات التي وقعها أردوغان مع حكومة الوفاق الليبية لا تتطابق مع قوانين الأمم المتحدة أو القوانين الأوروبية، لأن تركيا لا تعترف بقبرص، البلد العضو في الأمم المتحدة وعضو الاتحاد الأوروبي، لافتاً إلى أن سياسات أردوغان تهدد استقرار المتوسط، مؤكداً أنه لا دور لتركيا في ليبيا.

أما النائب في البرلمان الأوروبي عن قبرص الدكتور نيازي كيزيليورك، فاعتبر في مداخلته أن التدخل التركي في ليبيا جزء من الصراع على مصادر الطاقة، معتبراً أن أردوغان تسبب في عزلة تركيا بسياساته التوسعية.

وأضاف «لقبرص الحق الكامل في استثمار مواردها من الطاقة داخل حدودها البحرية، لكن تركيا ترفض أن تعترف بهذه السيادة، وبهذا الحق»، وتساءل عن سبب رفض أردوغان التفاوض مع دول المنطقة للتوصل إلى اتفاق يُرضي جميع الأطراف، ويسمح بتوزيع الثروات من الطاقة ضمن القوانين المعمول بها دولياً.

وأكد النائب القبرصي أن رفض أردوغان لمثل هذه المفاوضات يحرم قبارصة الشطرين في الجزيرة من هذه الثروات، مُحذراً من خطر التمادي في هذ السياسات على منطقة المتوسط، ومُشدداً على فشل السياسة الخارجية التركية في ظل حكم أردوغان.

وبدوره، تحدث الباحث في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى الدكتور ماغنوس نوريل، عن السياسة الخارجية التركية لنظام أردوغان، فرأى أن التدخل التركي في ليبيا يُجسّد مرحلة ما بعد سياسة «الصفر مشاكل»، وهي مرحلة مليئة بالمشاكل وصفها بالسياسة التوسعية التي تهدد الأمن والاستقرار.

ورأى أن هذه الخيارات التوسعية باتت تشكل عبئاً على تركيا وخلقت لها مشاكل مع دول المنطقة مثل اليونان ومصر، وشدّد على ضرورة تدخل أوروبا لمنع تصدير السلاح إلى ليبيا، خاصة من تركيا لأنه يتسبب في زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة، ويشكل خطراً على بلدان المتوسط لقرب نظام أردوغان من الميليشيات المرتبطة بالإخوان المسلمين، والمجموعات الإرهابية.

وحذر الباحث من خطر الإسلام السياسي الذي يتمدد في شمال أفريقيا رغم سقوط ما يعرف بـ«خلافة» داعش، مُعتبراً أن أردوغان نجح في تجميع أعداد كبيرة من الإرهابين في ليبيا، والمغرب العربي، أكثر مما كان عليه الأمر سابقاً في سوريا والعراق.

وفي ختام المؤتمر، تحدث رئيس دائرة البحث والتحليل الجيوسياسي في باريس جان فالير بالداكينو، عن السياسة التوسعية لتركيا في ليبيا، وركز على تأثيرها الخطير على الحرب التي تخوضها فرنسا على الإرهاب في أفريقيا، وفي مالي تحديداً.

واعتبر أن لتركيا اطماعاً في مصادر الطاقة في منطقة المتوسط، ضاربة عرض الحائط بالقوانين والأعراف الدولية، مُمثلة في سياسة هجومية توسعية تستخدم الإسلام السياسي، والقومية العثمانية، لتبرير تدخلها في البلدان المجاورة.

واعرب عن أسفه لأن أوروبا لا تتعامل بحزم مع حكومة أردوغان خاصة في ملف اللاجئين، وتسلل الإرهابيين إلى أوروبا من سوريا، وتحول هذا الملف إلى مصدر ابتزاز استغله أردوغان في تعامله مع أوروبا، مؤكداً أن لأوروبا مشكلة كبرى مع تركيا بسبب دعمها الواضح والصريح للإسلاميين، وبسبب مطامع أردوغان، التي أصبحت السبب الرئيسي في التوتر بمنطقة البحر الأبيض المتوسط.